

الباب الثاني

الفصل الأول: التعريف بالإمام الحاكم

المبحث الأول: اسمه ونسبه ونسبته ولقبه وكنيته

هو محمد بن عبد الله بن محمد بن حمّاد بن نعيم بن الحكم، الضبي الطهماني، أبو

عبد الله الحافظ، الحاكم، النيسابوري، المعروف بابن البيع.^{٢٠}

يقال له: الضبي، لأن جدّ جدته: هو عيسى بن عبد الرحمن بن سليمان الضبي، وأم

عيسى بن عبد الرحمن: هي متوية بنت إبراهيم بن طهمان الزاهد الفقيه، فلذلك يقال له:

الطهماني.^{٢١}

وعرف بالحاكم لتقلده القضاء، قال ابن خلكان: "تقلد القضاء بنيسابور في سنة تسع

وخمسين وثلاث مائة في أيام الدولة السامانية ووزير أبي النصر محمد بن عبد الجبار العتيبي،

وقد بعد ذلك قضاء جرجان فامتنع وكانوا ينفذونه في الرسائل إلى ملوك بني بويه،^{٢٢} ولقب

^{٢٠} أبو إسحاق الصيرفي، إبراهيم بن محمد الصيرفي، المنتخب من كتاب السياق لتاريخ نيسابور لعبد الغافر

الفرسي، [بيروت: دار الفكر، ١٤١٤ هـ] ص. ١٥.

^{٢١} المصدر السابق

^{٢٢} ابن خلكان، أحمد بن محمد، "وفيات الأعيان"، [بيروت: دار صادر ١٤٣١ هـ]، ج: ٤، ص. ٢٨١.

أيضا بالحافظ لقوة حفظه.^{٢٣}

المبحث الثاني : مولده ونشأته

ولد الإمام الحاكم صبيحة يوم الإثنين، الثالث من شهر ربيع الأول، سنة إحدى وعشرين وثلاث مئة بنيسابور،^{٢٤} وهي الآن تقع في جمهورية إيران . وكان هو نفسه يصرح بولادته في تلك السنة.

وكان أبوه من أهل الخير وممن اجتهد في العلم والعبادة. قال ابن كثير في ترجمة أبيه: "أذن ثلاثا وثلاثين سنة، وغزا اثنتين وعشرين غزوة، وأنفق على العلماء مائة ألف، وكان يقوم الليل، كثير الصدقة، أدرك عبد الله بن أحمد ومسلم بن الحجاج، وروى عن ابن خزيمة وغيره".^{٢٥} وقد عني أبوه بتربيته عناية فائقة، فأخذ في الدرس من زمن مبكر جدا من حياته، وواصل الليل بالنهار، وبلغ في العلم مبلغا عظيما. قال ابن قاضي شهبه: "طلب العلم في صغره، وأول سماعه سنة ثلاثين، ورحل في طلب الحديث، وسمع على شيوخ يزيدون على ألفي شيخ،

^{٢٣} أحمد بن إبراهيم الجابري، "مرويات فضائل علي بن أبي طالب في مستدرك الحاكم"، [الكويت: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ١٤٣٥ هـ]، ص: ٨٢.

^{٢٤} الحاكم، "المستدرك على الصحيحين"، [ط: ١، دار الرسالة العالمية ١٤٣٩ هـ] ج. ١، ص. ١٩.

^{٢٥} ابن كثير، إسماعيل بن عمر، "البداية والنهاية"، (ط: ١، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان ١٣٦٠

هـ)، ج: ١٥، ص. ١٩٨.

وتفقه على ابن أبي هريرة، وأبي سهل الصعلوكي وغيرهم.^{٢٦}

المبحث الثالث: رحلاته العلمية

كان الإمام الحاكم رحل في طلب الحديث إلى مدن شتى. ومن المدن التي رحل إليها

ما يلي:^{٢٧}

أ. سنة ٣٤٠ هـ.

كانت أول رحلته إلى طوس، وسمع بها من شيخه أبي النضر الفقيه في الطابران، إحدى بلدي

طوس.

ب. سنة ٣٤١ هـ.

خرج إلى العراق قاصداً الحج، ومرَّ بهمدان، فاجتمع بها بمحمد بن صالح المعافري الأندلسي،

ثم مرَّ بأسد آباد، ودخل في هذه السنة الكوفة وبغداد والحرمين الشريفين.

ج. سنتا ٣٤٢-٣٤٣ هـ.

رحل إلى مرو، فمكث بها سبعة أشهر، ثم إلى طوس، ودخل سرخس لأول مرة.

^{٢٦} منيع عبد الحليم محمود، "مناهج المفسرين"، [بيروت: دار الكتاب اللبناني، ١٤٢١ هـ]، ص. ٦٧.

^{٢٧} انظر: مقدمة المستدرك على الصحيحين الذي حققه عادل مرشد وأحمد برهوم محمد وكامل قرة بلي [ط:

١، دار الرسالة العالمية ١٤٣٩ هـ]، ج. ١، ص. ٢٧.

د. سنتا ٣٤٥-٣٤٦ هـ.

رحل مرة ثانية إلى العراق والحجاز، ومرَّ بأسد آباد وبغداد، ودخل الكوفة مرة أخرى، ثم عاد

من العراق سنة ٣٤٦ هـ.

هـ. سنة ٣٤٦ هـ.

أقام في مرو، وشيَّع شيخه إلى كشميهن، وهي قرية قريبة من مرو.

و. سنتا ٣٤٦-٣٥٥ هـ.

أقام بنيسابور تسع سنين، ولم يخرج فيها في رحلة.

ز. سنة ٣٥٥ هـ.

توجَّه إلى بخارى، وأقام بها سنين، وفي هذه الفترة وُيِّ القضاة في نسا، ثم عاد إلى نيسابور نحو

سنة ٣٥٨ هـ.

ح. سنتا ٣٥٩-٣٦٠ هـ.

رحل إلى بخارى، مرورًا بنسا ثم مرو، وأقام بها حتى سنة ٣٦٠ هـ.

ط. سنة ٣٦٠ هـ.

رجع من بخارى إلى نسا، وبقي بها إلى دخول شهر رمضان، وقيل: رجع إلى نيسابور في شهر

رجب.

ي. سنة ٣٦١ هـ.

رحل إلى بخارى رحلةً ثالثة، ومرَّ ببيكند.

ك. سنتا ٣٦٧-٣٦٨ هـ

خرج إلى الحرمين للحج، ثم توجَّه إلى بغداد، فأقام بها أكثر من أربعة أشهر، ثم عاد إلى نيسابور

في رمضان سنة ٣٦٨ هـ.

المبحث الرابع: شيوخه وتلاميذه

أ. شيوخه

ومن أسماء شيوخ الإمام الحاكم في المستدرك^{٢٨}:

١. أبو جعفر محمد بن صالح بن هانئ الوراق النيسابوري (ت: ٣٠٠ هـ).
٢. أبو الحسن علي بن حمشاذ بن سختويه بن نصر (ت: ٣٣٨ هـ).
٣. أبو بكر محمد بن أحمد بن بالويه الجلاب (ت: ٣٤٠ هـ).
٤. أبو بكر محمد بن داود بن سليمان النيسابوري الزاهد (ت: ٣٤٢ هـ).
٥. أبو العباس القاسم بن القاسم بن عبد الله بن مهدي السيارى المروزي (ت: ٣٤٣ هـ).

^{٢٨} انظر: مقدمة تحقيق المستدرك على الصحيحين، [ج. ١، ص. ٤٨-٥٠]

٦. أبو زكريا يحيى بن محمد بن عبد الله العنبري النيسابوري (ت: ٣٤٤).

ب. تلاميذه

كان للحاكم طلاب متميزون تابعوا طريقه في العلم، فصاروا علماء معروفين يُقصدُهم الناس من كل مكان لطلب العلم، فكانوا بحق أفضل من حمل العلم بعد أستاذهم، ومن أشهر تلاميذ الحاكم ما يلي:

١. أبو عثمان إسماعيل بن عبد الرحمن بن أحمد النيسابوري الصابوني المتوفى سنة ٣٣٩ هـ.^{٢٩}

٢. أبو سعيد مسعود بن علي بن معاذ السجزي الوكيل النيسابوري، المتوفى سنة ٤٣٩ هـ.^{٣٠}

٣. أبو يعلى الخليل بن عبد الله بن أحمد الخليلي القزويني المتوفى سنة ٤٤٦ هـ.^{٣١}

^{٢٩} انظر قول البيهقي عنه في طبقات الشافعية للسبكي [ط: ٢، هجر للطباعة والنشر والتوزيع ١٤١٣ هـ] ج. ١، ص. ٥٦.

^{٣٠} تقي الدين أبو إسحاق إبراهيم بن محمد الصيرفي، "المنتخب من كتاب السياق لتاريخ نيسابور" [ط: ٢، بيروت: دار الفكر ١٤١٤ هـ]، ص. ٤٧٢.

^{٣١} انظر: مقدمة تحقيق المستدرک علی الصحیحین [ط: ١، دار الرسالة العالمية ١٤٣٩ هـ] ج. ١، ص.

٤. أبو بكر محمد بن عبد العزيز بن أحمد السفياياني الحيري، المتوفى سنة ٤٥١ هـ. ٣٢

٥. أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي بن عبد الله بن موسى البيهقي الخسروجردي،

المتوفى سنة ٤٥٨ هـ. ٣٣

٦. أبو بكر أحمد بن علي بن عبد الله بن عمر بن خلف الشيرازي النيسابوري، المتوفى

سنة ٤٨٧ هـ. ٣٤

وسمع منه: أحمد بن أبي عثمان الحيري، وأبو بكر القفال الشاشي، وأبو إسحاق إبراهيم

بن محمد المزني، وابن المظفر، وهم من شيوخه. ٣٥

المبحث الخامس : عقيدته

اختلفت أقوال العلماء في عقيدة الإمام الحاكم؛ فمنهم من قال: "إنه شيعي رافضي"،

ومنهم من قال: "إنه أشعري"، ومنهم من قال: "إنه من أهل السنة والجماعة". غير أن الصحيح

٣٢ المصدر السابق ص. ٤٥

٣٣ المصدر السابق ص. ١٠٨

٣٤ انظر: مقدمة تحقيق المستدرك على الصحيحين [ط: ١، دار الرسالة العالمية ١٤٣٩ هـ] ج. ١، ص. ٥٧

٣٥ الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَائِمَاز، "تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير

والأعلام" [ط: ٢، بيروت: دار الكتاب العربي ١٤١٣ هـ]، ج. ٢٨، ص. ١٢٤.

أنَّ الإمامَ الحاكمَ كانَ على عقيدة أهلِ السُّنَّةِ والجماعة.^{٣٦}

١. العلماء الذين قالوا بتشيعه:

قال ابن حجر: "هو شيعي مشهور بذلك من غير تعرض للشيخين."^{٣٧}

وقال ابن طاهر: "كان الحاكم شديد التعصب للشيعة في الباطن، وكان يظهر التسنن

في التقديم والخلافة وكان منحرفا غالبا عن معاوية وأهل بيته، يتظاهر به ولا يعتذر

منه."^{٣٨}

وقال الخطيب البغدادي: "كان ابن البيع يميل إلى التشيع."^{٣٩} ولكن يُردُّ هذه

الأقوال بدليل:

١. أن الإمام الحاكم قد ذكر في كتابه "معرفة علوم الحديث" ترتيب الخلفاء

الأربعة، فقال في معرفة الصحابة على مراتبهم: "فأولهم قوم أسلموا بمكة مثل

^{٣٦} أبو الطيب نايف المنصوري، "كتاب الروض الباسم في تراجم شيوخ الحاكم"، [ط: ١، الرياض: دار العاصمة

للنشر والتوزيع، ١٤٣٢ هـ]، ج. ١، ص. ٩٧.

^{٣٧} ابن حجر، "لسان الميزان"، [ط: ١، بيروت: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ١٤٣٣ هـ]، ج. ٥، ص. ٢٣٣

^{٣٨} الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَائِمَاز، "تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير

والأعلام" [ط: ٢، بيروت: دار الكتاب العربي ١٤١٣ هـ]، ج. ٢٨، ص. ١٣٢.

^{٣٩} ابن كثير، إسماعيل بن عمر، البداية والنهاية، الطبعة: الأولى، م ١٥ دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع

أبي بكر، وعمر، وعثمان، وعلي، وغيرهم رضي الله عنهم، ولا أعلم خلافاً بين أصحاب التواريخ أن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أولهم إسلاماً، وإنما اختلفوا في بلوغه، والصحيح عند الجماعة أن أبا بكر الصديق رضي الله عنه أول من أسلم من الرجال البالغين". فتقديمه للثلاثة في الذكر يدل على اعتقاده بأفضليتهم، وهذا دليل واضح على عدم تشييعه.^{٤٠}

٢. أن المراد بالتشيع عند المتقدمين هو تفضيل علي على عثمان فقط مع تعظيم الشيخين وتقديمهما على الجميع. قال الحافظ ابن حجر: "فالتشيع في عرف المتقدمين هو اعتقاد تفضيل علي على عثمان، وأن علياً كان مصيباً في حروبه، وأن مخالفه مخطئ، مع تقديم الشيخين وتفضيلهما، وربما اعتقد بعضهم أن علياً أفضل الخلق بعد رسول الله ﷺ، وإذا كان معتقد ذلك ورعاً ديناً صادقاً مجتهداً فلا تُردّ روايته بهذا، لا سيما إن كان غير داعية"،^{٤١} فالتشيع المنسوب إلى الحاكم - إن ثبت - ليس تشيعاً متجاوزاً مذموماً، بل هو تشيع

^{٤٠} الحاكم، أبو عبد الله محمد بن عبد الله النيسابوري، معرفة علوم الحديث للحاكم [ط: ١، الهند:

جمعية دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن ١٣٥٦ هـ] ص. ٢٣

^{٤١} ابن حجر، "تهذيب التهذيب"، [الهند: دائرة المعارف النظمية]، ج. ١، ص. ٩٤.

معتدل يقتصر على تفضيل علي على عثمان مع تقديم أبي بكر وعمر على الجميع. وهذا الاعتقاد لا يخرج صاحبه عن عقيدة أهل السنة والجماعة، ما دام لا يسب الصحابة، ولا يطعن في الشيخين، ولا يكون داعياً إلى الشيعة ومذاهبهم.

٢. نسبته إلى الرفض

جاءت هذه النسبة بسبب قول أبي إسماعيل الأنصاري، قال ابن طاهر: سألت أبا إسماعيل الأنصاري عن الحاكم، فقال: "ثقة في الحديث رافضي خبيث".^{٤٢} فقال الذهبي مدافعاً عن الحاكم ورداً على قول أبي إسماعيل: "كذا قال شيخ الإسلام الأنصاري، ولم يصب، فإن الحاكم ليس برافضي، بل هو شيعي معظم للشيخين بيقين، ولذي النورين، وإنما تكلم في معاوية رضي الله عنه فأوذي".^{٤٣}

وسبب نسبتهم للحاكم بالرفض لعل بسبب كلامه في معاوية. بل الأظهر من خلال مصنفات الحاكم أنه كان يُجلُّ الخلفاء الأربعة جميعاً ويحترمهم احتراماً عظيماً،

^{٤٢} عبد الهادي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عبد الهادي الدمشقي الصالحي، "طبقات علماء الحديث"، [ط: ٢، بيروت: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤١٧ هـ]، ج، ٣، ص ٢٤١.

^{٤٣} الذهبي، "معجم الشيوخ الكبير للذهبي"، [المملكة العربية السعودية: مكتبة الصديق ١٤٠٨ هـ]، ج. ١،

دون إفراط في مدح أحدهم أو تفريط في حق الآخرين. وهذا المنهج المتوازن يؤكد أنه كان على عقيدة أهل السنة والجماعة، بعيداً كل البعد عن مذهب الشيعة والرافضة.

٣. نسبته إلى الأشعرية

جاءت هذه النسبة من السبكي حيث ذكر في كتابه أن الإمام الحاكم له الشيوخ المتصلة على عقيدة أبي حسن الأشعري وهم أبو بكر بن إسحاق الصبغي والأستاذ أبو بكر بن فورك والأستاذ أبو سهل الصعلوكي وأمثالهم، وهؤلاء هم الذين كان يجالسهم في البحث ويتكلم معهم في أصول الديانات وما يجري مجراها.^{٤٤} وحينما ذكر الحاكم تراجمهم لا يظهر منه شيء من الغمز في عقائدهم فقال السبكي؛ "وقد استقرت فلم أجد مؤرخاً ينتحل عقيدة ويخلو كتابه عن الغمز ممن يجيد عنها سنة الله في المؤرخين وعاداته في النقلة." وبناء على هذا عد السبكي الحاكم من الأشاعرة. وذكر أن ابن عساكر أثبتته في عداد الأشعريين في كتابه "تبيين كذب المفتري".^{٤٥} ولكن كما يقال: إن الإمام الحاكم على عقيدة أهل السنة، فلا نسلم هذه النسبة

^{٤٤} انظر: طبقات الشافعية الكبرى للسبكيهجر، الطبعة: الثانية، ١٤١٣ هـ، ج. ٤، ص ١٦٢.

^{٤٥} أبو معاوية مازن بن عبد الرحمن البحصلي البيروتي، "تاريخ نيسابور"، [ط ١.١؛ بيوت: دار البشائر الإسلامية،

لعدم الدليل القطعي على أقوالهم. وقد قال أبو الطيب نايف المنصوري في كتاب
الروض الباسم: السبكي لو استطاع لعد الشافعي أشعريا، فلا يقبل قول هذا في أئمة
السنة والحديث، فالحاكم على عقيدة أهل السنة والجماعة، السلف الصالح.^{٤٦}

المبحث السادس: ثناء العلماء عليه

اشتهر أبو عبد الله الحاكم بعلمه الغزير وحفظه الواسع بين معاصريه من المحدثين، ونوّه
بمقامه الشيوخ والأقران، واتفق المصنفون والمؤلفون على الإشادة بعلمه ومصنفاته، ومن ذلك
ما قالوه في فضله:

١. قال السلمي: سألت الدارقطني: أيهما أحفظ: ابن منده أو ابن البيع؟ فقال: ابن البيع

أتقن حفظا.^{٤٧}

٢. وقال أبو حازم العبدوي في ترجمة الحاكم: "إمام أهل الحديث في عصره".^{٤٨}

٣. وأثنى عليه تلميذه أبو يعلى الخليلي، فقال: "عالم عارف، واسع العلم ذو تصانيف

^{٤٦} أبو الطيب نايف المنصوري، "الروض الباسم في تراجم شيوخ الحاكم"، [ط: ١، الرياض: دار العاصمة

للنشر والتوزيع، ١٤٣٢ هـ]، ج. ١، ص. ٩٧.

^{٤٧} ابن عساكر، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله، "تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن

الأشعري"، [ط: ٣، بيروت: دار الكتاب العربي، ١٤٠٤ هـ]. ص. ٢٣٠.

^{٤٨} المصدر السابق، ص: ٢٢٧.

كثيرة، لم أر أوفى منه".^{٤٩}

٤. وقال عنه الخطيب البغدادي: "كان من أهل الفضل، والعلم، والمعرفة، والحفظ، وله

في علوم الحديث مصنفات عدة".^{٥٠}

٥. وقال السمعاني: "كان من أهل الفضل والعلم والمعرفة والحفظ والفهم، وله في علوم

الحديث وغيرها مصنفات حسان".^{٥١}

٦. وقال مجد الدين بن الأثير: من أهل الفضل والعلم والمعرفة في العلوم المتنوعة، كان فريد

عصره، ووحيد وقته، وخاصة في علوم الحديث، وله فيها المصنفات الكثيرة الغريبة

العجيبة.^{٥٢}

٧. وقال علي بن المفضل المقدسي: الحافظ، المصنف في علم الحديث عدة تصانيف لم

^{٤٩} الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت، "تاريخ بغداد" [ط: ١، بيروت: دار الغرب الإسلامي

١٤٢٢ هـ] ج. ٣، ص. ٥٠٩

^{٥٠} المصدر السابق

^{٥١} السمعاني، أبو سعد عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي، "الأنساب" [ط: ١، بيروت: دار الجنان،

١٤٠٨ هـ]، ج. ١، ص. ٤٣٢

^{٥٢} ابن الأثير، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد، "جامع الأصول في أحاديث الرسول" [ط:

١، دار الفكر، ١٣٩٢ هـ]، ج. ١٢، ص. ٨٨٣

يسبق إليها، والمخصوص من جودة الترتيب بما لم يوفق لغيره عليها.^{٥٣}

المبحث السابع: آثاره العلمية

كان الإمام الحاكم مشتهر بالتصانيف الكثيرة، فقد قال تلميذه أبو حازم العبدوي:
سمعت الحاكم يقول: شربت ماء زمزم، وسألت الله أن يرزقني حسن التصنيف. فوقع من
تصانيفه المسموعة في أيدي الناس ما يبلغ ألفاً وخمسة مئة جزء.^{٥٤}

وكان ابتداء الحاكم في التصنيف من سنة سبع وثلاثين وثلاث مئة.^{٥٥} ومن تصانيفه:^{٥٦}

١. المستدرك على الصحيحين.^{٥٧}

٢. معرفة علوم الحديث.^{٥٨}

٣. تاريخ علماء أهل نيسابور.^{٥٩}

^{٥٣} المقديسي، علي بن المفضل بن علي بن مفرج بن حاتم، "كتاب الأربعين المرتبة على طبقات الأربعين"، [ط: ١، أضواء السلف]، ص. ٤٠٢.

^{٥٤} المصدر السابق ص. ٤٠٩.

^{٥٥} ابن تغري، يوسف بن تغري بردي بن عبد هلالا الظاهري احلنفي، أبو احملاسن، مجال الدين، "النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة"، [مصر: وزارة الثقافة والإشاد القومي، دار الكتب، ١٤٣١هـ]، ج، ٤، ص. ٢٣.

^{٥٦} المقديسي، "كتاب الأربعين المرتبة على طبقات الأربعين"، ص. ٤٠٩.

^{٥٧} طبع بمكتبة دار الرسالة العالمية (ط: ١، ١٤٣٩ هـ)، ودار الكتب العلمية الفقهية (ط: ١، ١٤١١ هـ)، ودار التأصيل (ط: ١، ١٤٣٥ هـ)، ودار المنهاج (ط: ١، ١٤٤٧ هـ).

^{٥٨} طبع بمكتبة دار الكتب المصرية بالقاهرة، الطبعة الأولى سنة ١٣٥٧ هـ.

^{٥٩} مفقود.

٤. المدخل إلى علم الصحيح.^{٦٠}

٥. المدخل إلى كتاب الإكليل.^{٦١}

٦. ما انفرد بإخراجه كل واحد من الإمامين.^{٦٢}

٧. فضائل الشافعي.^{٦٣}

المبحث الثامن: وفاته

توفي الإمام الحاكم في ثالث صفر سنة خمس وأربع مئة يوم الأربعاء، حيث دخل الحمام

واغتسل وخرج، فقال: آه، فقبضت روحه وهو متزر لم يلبس قميصه بعد، وصلى عليه القاضي

أبو بكر الحيري، رحمه الله تعالى.^{٦٤} وكانت وفاته عن عمر ٨٤ سنة.

^{٦٠} طبع بمكتبة الفرقان بالإمارات، الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ.

^{٦١} مطبوع ونشر في دار الدعوة الاسكندرية.

^{٦٢} مفقود.

^{٦٣} مفقود.

^{٦٤} ابن السبكي، تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي، "طبقات الشافعية الكبرى"، [هجر ١١٤

للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤١٣ هـ]، ج. ٤، ص. ١٦١.

الفصل الثاني: التعريف بكتاب المستدرك على الصحيحين

المبحث الأول: التعريف بكتاب المستدرك إجمالاً

هذا الكتاب سمي بعدة أسماء، وقد سماه الحكم بـ "المستدرك على الشيخين".^{٦٥} وقيل إنه "المستدرك على الصحيحين" كذا سماه تلميذه أبو حازم العبدوي لما سرد مؤلفات الحاكم.^{٦٦} وسماه مغلطاي في كتابه شرح سنن ابن ماجه بـ "المستدرك على الشيخين".^{٦٧} وقد سمي بأسماء أخرى، كما سماه ابن تيمية "صحيح الحاكم"،^{٦٨} وسماه إسماعيل حقي "صحيح المستدرك"،^{٦٩} وسماه ابن نقطة "الصحيح".^{٧٠}

^{٦٥} الحاكم، "المستدرك على الصحيحين"، [ط: ١، بيروت: دار الكتب العلمية ١٤١١ هـ] ج. ٤، ص. ٤٤٨

^{٦٦} ابن عساكر، "تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري"، ص. ٢٢٨.

^{٦٧} علاء الدين مغلطاي، بن قليج بن عبد الله الحنفي "شرح سنن ابن ماجه"، [ط: ١، السعودية: مكتبة نزار مصطفى الباز، ١٤١٩ هـ / ١٩٩٩ م] . ج. ٤، ص ١٠٧١.

^{٦٨} ابن تيمية، أحمد بن تيمية، "مجموع الفتاوى"، [المدينة المنورة مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، ١٤٢٥ هـ]، ج. ٢١، ص ١٢١.

^{٦٩} إسماعيل حقي بن مصطفى، "روح البيان"، [بيروت: دار الفكر] ج ٥، ص ٥١٨.

^{٧٠} ابن نقطة، محمد بن عبد الغني بن أبي بكر، التقييد المعرفة رواة السنن والمسانيد"، [بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٨ هـ]، ج ٣، ص ٢٨٢.

ولعل الراجح هو "المستدرك على الشيخين" كما ذكره في أثناء كتابه حيث قال الإمام الحاكم رحمه الله: "فذكرت ما انتهى إلي من علة هذا الحديث تعجبا لا محتجا به في المستدرك على الشيخين رضي الله عنهما، فإني أولى من هذا الحديث ذكره في هذا الموضع".^{٧١}

المبحث الثاني: نسبة الكتاب إليه وسبب تأليفه

قد اشتهر بين الناس أن كتاب المستدرك على الصحيحين هو كتاب للإمام الحاكم، وقد نسب هذا الكتاب إليه. وقد نص العلماء على نسبة هذا الكتاب إليه.

قال ابن حجر: "وهو المستدرك على الصحيحين لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الضبي النيسابوري".^{٧٢} وقال أبو سعد الماليني في حكمه على أحاديث "المستدرك" إلى أبعد مما ذهب إليه النووي، حيث قال: "طالعت كتاب "المستدرك على الشيخين" الذي صنفه الحاكم..... إلخ".^{٧٣} وقال الإمام ابن كثير: "الحاكم النيسابوري صاحب المستدرك، محمد بن عبد الله بن حمدويه، بن نعيم بن الحكم، أبو عبد الله الحاكم الضبي الحافظ ويعرف بابن البيع، من أهل

^{٧١} الحاكم، "المستدرك على الصحيحين"، [ط: ١، بيروت: دار التأسيس، ١٤٣٥ هـ] ج ٨، ص ١٩٧.

^{٧٢} ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد، المعجم المفهرس أو تجريد أسانيد الكتب

المشهورة والأجزاء المنثورة، [ط: ١، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٨ هـ / ١٩٩٨ م] ص ٤٦، رقم ٣٩

^{٧٣} ابن القيسراني، أبو الفضل محمد بن طاهر بن علي بن أحمد المقدسي الشيباني، "المنثور من الحكايات

والسؤالات"، [ط: ١١، مكتبة دار المنهاج، ١٤٣٠ هـ]، ص ٢٥٠، رقم ٨٠.

النيسابور، وكان من أهل العلم والحفظ والحديث".^{٧٤} وقال الإمام الجوزي: "قلنا هذا الحديث صحيح ورجاله رجال الصحيح وقد أخرج أبو عبد الله الحاكم في المستدرک علی الصحیحین".^{٧٥} وقد ألف الحاكم كتابه لعدة أسباب ذكرها في كتاب المستدرک، وهي:

أ. محاولة إضافة أحاديث صحيحة التي لم يذكرها الشيخان. وقد ألف الإمامان البخاري ومسلم كتابيهما في الأحاديث الصحيحة، إلا أنهما لم يدعيا أن كل حديث صحيح قد جمعه في كتابيهما. وقد ذكر الإمام الحاكم رحمه الله تعالى: "أبو عبد الله محمد بن إسماعيل الجعفي، وأبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري رضي الله عنهما، صنفا في صحيح الأخبار كتابين مهذبين انتشر ذكرهما في الأقطار، ولم يحكما ولا واحد منهما أنه لم يصح من الحديث غير ما أخرجاه....".^{٧٦}

^{٧٤} ابن كثير، البداية والنهاية"، ج. ١١، ص ٣٥٥ .

^{٧٥} الجوزي، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي، "التحقيق في مسائل الخلاف"، [بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٥ هـ]، ج. ٢، ص ٢٥٥

^{٧٦} الإمام الحاكم، "مقدمة المستدرک علی الصحیحین" [ط: ١، دار التأصيل ١٤٣٥ هـ]، ج. ١، ص ٤٧.

ب. الرد على أهل البدع الذين يدعون أن جميع ما يصح من الحديث لا يبلغ عشرة آلاف حديث، قال الإمام الحاكم: "وقد نبغ في عصرنا هذا جماعة من المبتدعة يشمتون برواة الآثار، بأن جميع ما يصح عندكم من الحديث لا يبلغ عشرة آلاف حديث، وهذه المسانيد المجموعة المشتملة على ألف جزء أقل وأكثر منه كلها سقيمة غير صحيحة".^{٧٧}

ت. سؤال مجموعة من كبار العلماء إياه أن يجمع كتاباً يضم أحاديث بأسانيد صحيحة، مثل ما استخدمه الإمام البخاري والإمام مسلم في صحيحيهما.^{٧٨}

المبحث الثالث: منهج الإمام الحاكم في كتابه

أ. بدأ الإمام الحاكم كتابه بمقدمة، وذكر فيها سبب تأليف الكتاب وشرطه في إخراج الأحاديث.

ب. رتب الإمام الحاكم كتاب "المستدرک" على ترتيب كتب الجوامع، وهو جمع الأحاديث في كتاب واحد تشمل جميع أبواب الدين المختلفة من العقائد،

^{٧٧} الإمام الحاكم، "مقدمة المستدرک على الصحيحين" [ط: ١، دار التأصيل ١٤٣٥ هـ]، ج. ١، ص. ٤٧.

^{٧٨} المصدر السابق، بالتصرف

والأحكام الفقهية، والتفسير، والآدب، والفتن، وغيرها. فبدأ بكتاب الإيمان وختم بكتاب الأهوال.

ج. أخرج الأحاديث التي رآها صحيحة ولم يخرجها الشيخان أو أحدهما في صحيحيهما.

د. أورد المؤلف الأحاديث بصورة كاملة متكاملة، حيث ذكر سندها ومتنها كاملين.

هـ. حكم الإمام الحاكم على بعض الأحاديث وسكت عن بعضها. فمن أحكامه

على الأحاديث : (صحيح الإسناد ولم يخرجاه)،^{٧٩} و (صحيح على شرطهما ولم

يخرجاه)،^{٨٠} و(صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه)،^{٨١} و(صحيح على شرط

البخاري ولم يخرجاه)،^{٨٢} (هذا حديث مستقيم الإسناد، ولم يخرجاه)،^{٨٣} وغيرها من

الأحكام.

^{٧٩} انظر المستدرک علی الصحیحین للحاکم طبعة: دار التأصيل ج. ١، ص. ١٧٠. رقم ١٥٥

^{٨٠} انظر المصدر السابق ص. ٥٦٥ رقم ٦٦٨

^{٨١} انظر المصدر السابق، ص. ٥٠٨، رقم ٥٥٧

^{٨٢} انظر المصدر السابق، ج. ١، ص. ٣٢٣ رقم ١٩٥

^{٨٣} انظر المصدر السابق، ج. ٣، ص. ٧٦ رقم ١٩٨٠

- و. ذكر المتابعات لبعض الأحاديث^{٨٤}، وذكر الشواهد أيضا لبعض الأحاديث^{٨٥}.
- ز. قد يبين الإمام الحاكم في بعض الأحاديث أنه ليس له علة بقوله "ولا أعرف له علة أو لا يحفظ له علة"^{٨٦}

المبحث الرابع: ثناء العلماء على الكتاب

لقد حظي كتاب المستدرک علی الصحیحین بإشادة واسعة من قبل العلماء، فقد أثنوا عليه لحرصه علی جمع الأحادیث التي لم يخرجها البخاري ومسلم.

فمن أقوال العلماء في الثناء علی هذا الكتاب ما يلي:

١. قال الإمام الذهبي: "بل في المستدرک شيء كثير علی شرطهما، وشيء كثير علی شرط أحدهما... وبكل حال فهو كتاب مفيد"^{٨٧}

^{٨٤} انظر المصدر السابق، ج. ٢، ص. ٢٨ رقم ٧٢٩

^{٨٥} انظر المصدر السابق، ج. ٢، ص. ٩ رقم ٦٩٥

^{٨٦} انظر: المصدر السابق ج. ٢، ص. ١٢٠ رقم ٩١٨

^{٨٧} الذهبي، "سير علام النبلاء"، ج. ١٧، ص. ١٧٥

٢. قال الإمام ابن الصلاح: " والمستدرك للحاكم كتاب كبير يشتمل مما فاتهما، وإن يكن

عليه في بعضه مقال، فإنه يصفو له منه صحيح كثير".^{٨٨}

٣. قال الإمام ابن كثير: " في هذا الكتاب أنواع من الحديث كثيرة؛ فيه الصحيح المستدرك،

وهو قليل، وفيه صحيح قد خرجه البخاري ومسلم أو أحدهما.."^{٨٩}

٤. وقال الإمام الذهبي ردا لقول أبي سعد الماليني: " هذه مكابرة وغلو، وليست رتبة أبي

سعد أن يحكم بهذا، بل في المستدرك شيء كثير على شرطهما وشيئ كثير على

شرط أحدهما ولعل مجموع ذلك ثلث الكتاب بل أقل...".^{٩٠}

المبحث الخامس: عناية العلماء به

اعتنى العلماء بكتاب المستدرك على الصحيحين عنايةً بالغة، لما فيه من الجمع بين

الرواية والدراية، فقد تناولوه بالشرح والنقد والاختصار والتعليق، مما يدل على مكانته بين كتب

السنة. فمن عناية العلماء بالكتاب:

^{٨٨} السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، تدريب الراوي في شرح تقريب النووي، [ط. ٤٥ مصر: دار ابن

الجوزي ١٤٤١] ص. ١٧٢.

^{٨٩} ابن كثير، "اختصار علوم الحديث"، [ط ٢: بيروت: دار الكتب العلمية] ص. ٢٩.

^{٩٠} الذهبي، "سير علام النبلاء"، ج. ١٧، ص. ١٧٥.

١. قام الإمام الذهبي بتلخيص المستدرک وتعقب على تصحيح الحاكم للأحاديث.
٢. وألف الإمام أبو عبد الله الذهبي أيضا جزءا في الأحاديث المناكير والواهيات والموضوعات التي وجدت في المستدرک.^{٩١}
٣. وألف الإمام العراقي "المستخرج على المستدرک للحاكم".^{٩٢}
٤. وألف الشيخ مقبل بن هادي "رجال الحاكم في المستدرک".^{٩٣}
٥. وألف ابن الملقن "مختصر استدراك الحافظ الذهبي على مستدرک أبي عبد الله الحاكم".^{٩٤}
٦. كتب محمد بن أحمد ابن عبد الهادي: "الكلام على أحاديث كثيرة فيها ضعف من المستدرک للحاكم".^{٩٥}
٧. ألف الشيخ الألباني: "بغية الحازم في فهرسة مستدرک الحاكم".

^{٩١} الزهراني، محمد بن مطر، "تدوين السنة النبوية نشأته ونظوره من القرن الأول إلى نهاية القرن التاسع الهجري"، [ط: ١ الرياض: دار الهجرة للنشر والتوزيع ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م] ص ١٦٧.

^{٩٢} طبع بتحقيق محمد عبد المنعم رشاد، بمكتبة السنة بالقاهرة، الطبعة الأولى سنة ١٤١٠ هـ.

^{٩٣} طبع بمكتبة صنعاء الأثرية، الطبعة الثانية سنة ١٤٢٥ هـ.

^{٩٤} طبع بتحقيق عبد الله بن حمد الحيداني وسعد بن عبد الله بن عبد العزيز آل حميد، والناشر: دار العاصمة - الرياض، ١٤١١ هـ.

^{٩٥} مفقود

الفصل الثالث: بيان شرط البخاري ومسلم ومفهوم قول الحاكم "صحيح على شرط الشيخين"

١. بيان شرط البخاري ومسلم

لم يذكر الإمام البخاري ومسلم شيئاً من شرطهما في كتابيهما، وإنما عُرف شرطهما بمطالعة كتابيهما. قال ابن طاهر في شروط الأئمة: "اعلم أن البخاري ومسلماً ومن ذكرنا بعدهما، لم يُنقل عن واحد منهم أنه قال: شرطتُ أن أخرج في كتابي ما يكون على الشرط الفلاني، وإنما يعرف ذلك من سير كتبهم، فيعلم بذلك شرطُ كل رجلٍ منهم".^{٩٦} وقد قال أبو الفضل بن طاهر بأن شرطهما أن يخرجوا الحديث المتفق على ثقة نقلته إلى الصحابي المشهور من غير اختلاف بين الثقات الأثبات، ويكون إسناده متصلاً غير مقطوع.^{٩٧} وقال ابن الجوزي: "اشتراط البخاري ومسلم الثقة والاشتهار".^{٩٨}

^{٩٦} ابن طاهر المقديسي، محمد بن طاهر أبو الفضل المقدسي المعروف بابن القيسراني، "شروط الأئمة الستة"، [بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٥ هـ] ص. ١٧

^{٩٧} ابن القيسراني، "شروط الأئمة الستة"، [بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٥ هـ]، ص. ١٧.

^{٩٨} ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي، الموضوعات، [المدينة المنورة: المكتبة السلفية، ١٣٨٦ هـ]، ج. ١، ص. ١٠.

وقال الحافظ أبو بكر الحازمي: "...وأن شرط البخاري أن يخرج ما اتصل
 إسناده بالثقات المتقنين الملازمين لمن أخذوا عنه ملازمة طويلة سفراً وحضراً، وإنه قد
 يخرج أحياناً ما يعتمده عن أعيان الطبقة التي تلي هذه في الإتيان والملازمة لمن رووا
 عنه، فلم يلزمه إلا ملازمة يسيرة. وأما مسلم فيخرج أحاديث الطبقتين على سبيل
 الاستيعاب، وقد يخرج حديث من لم يسلم من غوائل الجرح، إذا كان طويل الملازمة
 لمن أخذ عنه..."^{٩٩}

فالخلاصة من أقوال العلماء على شرط البخاري ومسلم في صحيحيهما:

١. الثقة والعدالة: أن يكون الراوي ثقة عدلاً ضابطاً
٢. اتصال السند: من الراوي إلى الصحابي المشهور بلا انقطاع
٣. عدم الاختلاف: بين الثقات الأثبات في الرواية
٤. الاشتهار: أن يكون الراوي معروفاً مشهوراً غير مجهول

فشرط البخاري (أشد وأدق)

- اشترط الإتيان التام في الرواة

^{٩٩} السخاوي، "فتح المغيـث بشرح ألفية الحديث للعراقي"، ج: ١، ص: ٦٧.

- اشترط الملازمة الطويلة للراوي لشيخه سافراً وحضراً
- قد يُخرج أحياناً عن أعيان الطبقة الثانية الأقل إتقاناً وملازمة

وشرط مسلم (أوسع)

- يُخرج أحاديث الطبقتين (المتقنين ومن دونهم) على سبيل الاستيعاب
- قد يُخرج ممن لم يسلم من غوائل الجرح إذا كانت له ملازمة طويلة لمن أخذ عنه

٢. مفهوم قول الحاكم "صحيح على شرط الشيخين"

ذكر الحاكم في مقدمة كتابه أن شرطه فيه أن يخرج أحاديث رواها ثقات، قد احتج بمثلها الشيخان رضي الله عنهما أو أحدهما فاختلف العلماء بمراد قوله "احتج بمثلها الشيخان أو أحدهما" إلى قولين:

١. قال العراقي "فقوله: بمثلها، أي: بمثل رواها في الصفة والقوة والرتبة، لا بهم أنفسهم، فقوله: بمثلها، أي: بمثل رواها، لا بهم أنفسهم. ويحتمل أن يراد: بمثل تلك الأحاديث. وإنما يكون بمثلها إذا كانت بنفس رواها. وفيه نظر.^{١٠٠}

^{١٠٠} العراقي، عبد الرحيم بن الحسين، شرح التبصرة والتذكرة ألفية العراقي، [بيروت: دار الكتب العلمية،

٢. وذهب ابن حجر^{١٠١}، والنووي^{١٠٢}، وابن دقيق العيد^{١٠٣} إلى أن مراده هو أعيان الرواة أي نفس الرواة الذين أخرج لهم البخاري ومسلم في صحيحهما. قال النووي: "إن المراد بقولهم على شرطهما أن يكون رجال إسناده في كتابيهما؛ لأنه ليس لهما شرط في كتابيهما ولا في غيرهما".^{١٠٤}

ولعل الراجح ما ذهب إليه أصحاب القول الثاني، وقد بين ابن حجر دليل ذلك، فقال: "والذي أختره رجحان القول بأن مراد الحاكم بقوله: على شرط فلان، أن رجال ذلك السند يكون من نسب إليه الشرط أخرج لكل منهم احتجاجا. هذا هو الأصل، وقد يتسامح الحاكم، فيقضي عن من يتفق أنه وقع في السند ممن هو في مرتبة من أخرج له، وإن لم يكن عينه، وذلك قليل بالنسبة إلى المثل".^{١٠٥}

^{١٠١} ابن حجر، "النكت على كتاب ابن الصلاح"، [المدينة المنورة: عمادة البحث العلمي بجامعة الإسلامية ١٤٠٤ هـ] ج. ١، ص. ٣٢٠.

^{١٠٢} السيوطي، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، ج. ١، ص. ١٣٧.

^{١٠٣} المصدر السابق

^{١٠٤} المصدر السابق

^{١٠٥} السخاوي، الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر، [ط: ١، بيروت: دار ابن حزم، ١٤١٩ هـ]

ج. ٢، ص. ٨٩٥.